وأيضاً بريجنسكي تراجع عن «الوداع» وطالب بالاعتراف بالأمر الواقع وكذلك ماكهنري الذي كان المندوب الذي سبقه في الأمم المتحدة أندريه يونغ قد دفع منصبه ثمناً لإقراره بضرورة هذا الاعتراف.

وكان رد ريغان، بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧، بأن شرط هذا الاعتراف هو قبول المنظمة بوجود اسرائيل، مع الاشارة الى ان الرياض تستطيع بصفة خاصة تيسير الاتصالات بين واشنطن ومنظمة التحرير، وشمل هذا الرد اجابة على التقرير الذي قدمه الرئيس الأميركي السابق، ريتشارد نيكسون، الى ريغان واقترح فيه دولة فلسطينية منزوعة السلاح تكون الحل الحقيقي لمشكلة الشرق الأوسط، واقتراح نيكسون لم يكن أكثر من ترديد لمشروع السناتور بيرسي الذي أضاف أيضاً ارتباط هذه الدولة المنزوعة السلاح فدرالياً بالأردن، وقد تنصلت إدارة ريغان من المشروع بعد اطلاقه مباشرة في ١٩٨٠/١٢/٨، وشن الصهاينة والادارة الأميركية هجوماً شديداً على بيرسي دفعه الى ان يعلن بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢١ تأييده لمشروع حزب العمل الاسرائيلي لحل مشكلة الشرق الأوسط، والى ان يتراجع نهائياً في اليوم التالي ويقول ان وطن الفلسطينيين هو الأردن.

لقد كانت المشكلة التي واجهت ادارة ريغان هي أنها تود الامساك بالعرب والاسرائيليين بيد واحدة ولصالح اسرائيل القوية التي هي عون فعال للولايات المتحدة الأميركية، وفي الوقت نفسه تقتضي منها مسألة ضمان استمرار مصالحها والنفط ومواجهة النفوذ السوفياتي، اقامة حلف شرق أوسطي لا يمكن قيامه اذا لم تحل القضية الفلسطينية. لذلك كانت تحاول استيعاب الدول العربية «المعتدلة» على قاعدة الخطر السوفياتي وتحاول الضغط على الفلسطينيين والدول العربية «المتطرفة» عبر هؤلاء المعتدلين.

وانسجاماً مع هذا الخطر، مررت التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل الى جانب صفقة الأواكس، وتركت المجال للسعودية للقيام بمبادرة شرق ــ أوسطية (مشروع فهد) الذي اعتبره ريغان بادرة أمل، ورفض وزير خارجيته البند الذي يتضمن قيام دولة فلسطينية.

والآن، بعد عزلة كامب ديفيد، وفشل مشروع فهد في قمة فاس، رغم جميع المناورات والضغوطات العسكرية والاقتصادية وخطوات الضم، لا بد من ان تقوم الولايات المتحدة باعادة نظر في خطواتها السياسية وترسم بالطبع تكتيكاً جديداً تحتفظ فيه بالثوابت الاستراتيجية، وأن تغير شكل التحرك. فقد اتبعت السياسة الأميركية، منذ كيسنجر، تكتيكاً جديداً هو القاء «الطعم» لجر الفلسطينيين الى مواقف «معتدلة»، أي جرهم خارج القتال؛ حيث يمكن عندها تصفيتهم. وبرزت هذه السياسة بشكلها الجلي بعد مبادرة السادات؛ اذ تكاثرت التصريحات الأميركية اللينة باتجاه الفلسطينيين، وانما بدون الالتزام بشيء محدد وواضح سوى استبعاد منظمة التحرير عن أية مفاوضات ممكنة، ومحاولة ابراز قيادة بديلة للوصول الى حل مقبول من الحكومة الاسرائيلية ومن الدول العربية «المعتدلة».

بعد هذا الاستعراض التاريخي المكثف، يمكننا تلخيص استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية السياسية في تعاطيها مع القضية الفلسطينية بالثوابت التالية:

ــ الاحتفاظ باسرائيل كأكبر قوة عسكرية وسياسية في الشرق الأوسط لأن في ذلك الضمانة الوحيدة الدائمة للمصالح الامبريالية في المنطقة.

ــ نزع صاعق اللغم المتفجر (المشكلة الفلسطينية) بايجاد حل «ضمن اطار مقبول» كدمج الفلسطينيين في الكيان الأردني، أو تذويبهم في البلدان العربية لتجنيب دولة اسرائيل أزمة اجتماعية وسياسية مستقبلية.

ــ جر منظمة التحرير الى طاولة المفاوضات مباشرة أو مداورة بعيداً عن حرب التحرير الشعبية؛ حيث تختنق السمكة بعيدة عن الماء وتتمكن الأنظمة «المعتدلة» من تليين شروط المفاوضات.

ــ ان ما يهم الولايات المتحدة هو مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية (النفط ومواجهة النفوذ السوفياتي في الدرجة الأولى) وهي مستعدة لخوض عشرات الحروب من أجل الحفاظ على هذا المورد. والكيان الاسرائيلي هو القوة المحلية المؤهلة للعب الدور الحاسم في هذه الحروب.

لذلك، يصبح واضحاً سبب الاصرار الأميركي